

تقرير البورصة اليومي

إقفالات اللحظات الأخيرة تقلص حجم الخسائر.. وعمليات بيع على بعض أسهم البنوك



عزوف عن التواجد في قاعة التداول

أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع الجاري على تراجع مؤشريه جراء ضغط بيعية شملت أغلب القطاعات في جلسة اتسمت بالتهذب مع فوج للانخفاض في أغلب فترات التداول باستثناء فترات بسيطة في بداية الجلسة، حيث كان المؤشر السعري على ارتفاع محدود نتيجة محاولات لتصعيد بعض الأسهم خاصة في قطاع البنوك وعدد من الأسهم الرخصه بهدف بيعها قبل نهاية الجلسة، وهو ما حدث بالفعل وأدى إلى تراجع مؤشري السوق واستمرارهما في التراجع بشكل متصاعد إلى أن حلت لحظات الإقفال لتقلص خسائر المؤشرين كما هي عادة سوق الكويت للأوراق المالية.

ورغم أنه كان من المتوقع أن تشهد جلسة تعاملات الأيس زخما على أثر نتائج البنك الوطني الإيجابية وكذلك نتائج بنك الأهلي المتحد إلا أن السوق لم يتفاعل بالشكل المتوقع مع هذه النتائج المالية الجيدة، حيث واصل السوق أداءه المضاربي وسط توقعات باستمرار هذا الأداء خلال جلسات الأسبوع المقبل، على أمل أن تكون هناك عوامل إيجابية تحفز السوق.

وكان لعمليات الشراء في الثواني الأخيرة دور في تقليص خسائر عدد من الأسهم ومنها أسهم بنكية وأخرى صناعية وخدمية، وإبرها سهم زين الذي قلص خسائره وأقلع عند مستوى إغلاقه السابق، ويبدو أن هناك من تعاطى مع ما أعلنته شركة البحرين للاتصالات (بتلكو) حول استحصال صفقة شراء 25٪ من «زين- السعودية» خلال الأسابيع الثمانية المقبلة.

وشهدت بعض الأسهم الرخصه تراجعاً واضحاً نتيجة عمليات البيع لجني الأرباح ومنها رمال وعقارات الكويت والولولة وتمويل الخليج، حيث كانت تداولات هذه الأسهم بكميات كبيرة مما ساهم في زيادة القيمة الإجمالية التي ارتفعت بشكل لافت

استقر عند مستوى إغلاقه السابق 228 فلساً، وارتفع سهم الساحل بواقع فلس ليصل إلى مستوى 1,4 مليون سهم بعد تداولات نشطة، كما شهد المال ارتفاعاً بواقع فلس ليصل إلى مستوى 68 فلساً بعد تداولات نشطة، وتعرض سهم الامتياز لتراجع بعد الارتفاع الذي شهده مؤخراً ليستقر عند مستوى 186.

استحوذ قطاع الشركات العقارية في جلسة الأيس على 17,8٪ من القيمة، وشهد سهم رمال تراجعاً بمقدار 5 فلوس بعد تداولات قوية تجاوزت 5,6 ملايين سهم، وشهد سهم اللؤلؤة تداولات قوية تجاوزت 4,5 ملايين سهم ولكنه استقر عند مستوى 23,5 فلساً للسهم وهو مستوى إغلاقه السابق، وشهد سهم عقارات الكويت تداولات قوية تجاوزت 8,2 ملايين سهم غلب عليها البيع ليخسر السهم فلساً واحداً من قيمته السوقية مستقراً عند مستوى 48,5 فلساً.

حظي قطاع الشركات الصناعية بتداولات نشطة نسبياً واستحوذ على أثرها القطاع بـ 17,8٪ من القيمة، وشهد سهم الصناعات تراجعاً بواقع 4 فلوس استقر على إثرها عند مستوى 228 فلساً بعد تداول 1,08 مليون سهم، وشهد سهم القرين ارتفاعاً كبيراً بمقدار 6 فلوس بعد تداولات قوية تجاوزت 9,9 ملايين سهم، فيما حقق سهم الصناعات المتحدة ارتفاعاً بواقع 4 فلوس ليصل إلى 130 فلساً بعد تداول أكثر من مليون سهم.

شهد قطاع الأسهم الخدمية عزوفاً واضحاً عن أغلب أسهمه، ولكنه استحوذ على نحو 20٪ من القيمة جراء تداول كميات نشطة من سهم زين الذي استقر عند مستوى دينار و20 فلساً، وبعد تداولات نشطة تجاوزت 1,4 مليون سهم تراجع سهم صفاة للطاقة بواقع فلس ليستقر عند مستوى 51 فلساً، وارتفع سهم الأفكو بمقدار 5 فلوس بعد تداولات قوية تجاوزت 340 فلساً.

شركات استحوذت أسهمها على 58,1٪ من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم الوطني على 17,2٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

قطاعات سجلت مؤشرات تراجعاً متفاوتة في جلسة الأيس تصدرها قطاع الأغذية بواقع 55,3 نقطة، تلاه قطاع البنوك بمقدار 34,2 نقطة، تلاه قطاع غير الكويتي بواقع 13,3 نقطة، أما قطاع الخدمات فكان الأكثر ارتفاعاً بواقع 1,7 نقطة.

بلغت 1,8 مليون سهم، ولكنه أقل عند مستوى إغلاقه السابق 530 من خلال 239 صفقة قيمتها 1,2 مليون دينار، وجاء قطاع غير الكويتي في المركز السادس من حيث القيمة، إذ تم تداول 7,03 ملايين سهم نفذت من خلال 158 صفقة قيمتها 522 ألف دينار.

استحوذ قطاع البنوك على 31,8٪ من إجمالي السيولة في جلسة تعاملات الأيس، ووسط عمليات بيعية لأكثر من سهم من القطاع، منها سهم الوطني الذي تراجع بمقدار 20 فلساً بعد تداولات قوية تجاوزت 2,5 مليون سهم وهي أعلى كمية تداول للسهم منذ فترة، ليستقر السهم عند مستوى دينار و140 فلساً، وتراجع سهم التجاري بواقع 30 فلساً رغم تدني كمية التداول ليستقر السهم عند مستوى 870 فلساً، أما سهم الخليج فشهد تداولات نشطة ولكنه

ارتفعت أسعار أسهم 19 شركة وتراجعت أسعار أسهم 34 شركة وحافظت أسهم 35 شركة على أسعارها السابقة، فيما لم يشمل النشاط أسهم 127 شركة في أغلب القطاعات. وتصدر قطاع البنوك النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 6,7 ملايين سهم نفذت من خلال 239 صفقة قيمتها 5,3 ملايين دينار، وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 10,1 ملايين سهم نفذت من خلال 307 صفقات قيمتها 3,4 ملايين دينار، وجاء قطاع الصناعة في المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 13,5 مليون سهم نفذت من خلال 313 صفقة قيمتها 3,2 ملايين دينار، وجاء قطاع العقار في المركز الرابع من حيث القيمة، إذ تم تداول 26,7 مليون سهم نفذت من خلال 320 صفقة قيمتها 3,01 ملايين دينار، وحل قطاع الاستثمار في المركز

درجته، ارتفعت أسعار أسهم 19 شركة وتراجعت أسعار أسهم 34 شركة وحافظت أسهم 35 شركة على أسعارها السابقة، فيما لم يشمل النشاط أسهم 127 شركة في أغلب القطاعات. وتصدر قطاع البنوك النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 6,7 ملايين سهم نفذت من خلال 239 صفقة قيمتها 5,3 ملايين دينار، وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 10,1 ملايين سهم نفذت من خلال 307 صفقات قيمتها 3,4 ملايين دينار، وجاء قطاع الصناعة في المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 13,5 مليون سهم نفذت من خلال 313 صفقة قيمتها 3,2 ملايين دينار، وجاء قطاع العقار في المركز الرابع من حيث القيمة، إذ تم تداول 26,7 مليون سهم نفذت من خلال 320 صفقة قيمتها 3,01 ملايين دينار، وحل قطاع الاستثمار في المركز

مدرجة، ارتفعت أسعار أسهم 19 شركة وتراجعت أسعار أسهم 34 شركة وحافظت أسهم 35 شركة على أسعارها السابقة، فيما لم يشمل النشاط أسهم 127 شركة في أغلب القطاعات. وتصدر قطاع البنوك النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 6,7 ملايين سهم نفذت من خلال 239 صفقة قيمتها 5,3 ملايين دينار، وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 10,1 ملايين سهم نفذت من خلال 307 صفقات قيمتها 3,4 ملايين دينار، وجاء قطاع الصناعة في المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 13,5 مليون سهم نفذت من خلال 313 صفقة قيمتها 3,2 ملايين دينار، وجاء قطاع العقار في المركز الرابع من حيث القيمة، إذ تم تداول 26,7 مليون سهم نفذت من خلال 320 صفقة قيمتها 3,01 ملايين دينار، وحل قطاع الاستثمار في المركز

مدرجة، ارتفعت أسعار أسهم 19 شركة وتراجعت أسعار أسهم 34 شركة وحافظت أسهم 35 شركة على أسعارها السابقة، فيما لم يشمل النشاط أسهم 127 شركة في أغلب القطاعات. وتصدر قطاع البنوك النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 6,7 ملايين سهم نفذت من خلال 239 صفقة قيمتها 5,3 ملايين دينار، وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 10,1 ملايين سهم نفذت من خلال 307 صفقات قيمتها 3,4 ملايين دينار، وجاء قطاع الصناعة في المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 13,5 مليون سهم نفذت من خلال 313 صفقة قيمتها 3,2 ملايين دينار، وجاء قطاع العقار في المركز الرابع من حيث القيمة، إذ تم تداول 26,7 مليون سهم نفذت من خلال 320 صفقة قيمتها 3,01 ملايين دينار، وحل قطاع الاستثمار في المركز

مدرجة، ارتفعت أسعار أسهم 19 شركة وتراجعت أسعار أسهم 34 شركة وحافظت أسهم 35 شركة على أسعارها السابقة، فيما لم يشمل النشاط أسهم 127 شركة في أغلب القطاعات. وتصدر قطاع البنوك النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 6,7 ملايين سهم نفذت من خلال 239 صفقة قيمتها 5,3 ملايين دينار، وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 10,1 ملايين سهم نفذت من خلال 307 صفقات قيمتها 3,4 ملايين دينار، وجاء قطاع الصناعة في المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 13,5 مليون سهم نفذت من خلال 313 صفقة قيمتها 3,2 ملايين دينار، وجاء قطاع العقار في المركز الرابع من حيث القيمة، إذ تم تداول 26,7 مليون سهم نفذت من خلال 320 صفقة قيمتها 3,01 ملايين دينار، وحل قطاع الاستثمار في المركز

مدرجة، ارتفعت أسعار أسهم 19 شركة وتراجعت أسعار أسهم 34 شركة وحافظت أسهم 35 شركة على أسعارها السابقة، فيما لم يشمل النشاط أسهم 127 شركة في أغلب القطاعات. وتصدر قطاع البنوك النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 6,7 ملايين سهم نفذت من خلال 239 صفقة قيمتها 5,3 ملايين دينار، وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 10,1 ملايين سهم نفذت من خلال 307 صفقات قيمتها 3,4 ملايين دينار، وجاء قطاع الصناعة في المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 13,5 مليون سهم نفذت من خلال 313 صفقة قيمتها 3,2 ملايين دينار، وجاء قطاع العقار في المركز الرابع من حيث القيمة، إذ تم تداول 26,7 مليون سهم نفذت من خلال 320 صفقة قيمتها 3,01 ملايين دينار، وحل قطاع الاستثمار في المركز

مدرجة، ارتفعت أسعار أسهم 19 شركة وتراجعت أسعار أسهم 34 شركة وحافظت أسهم 35 شركة على أسعارها السابقة، فيما لم يشمل النشاط أسهم 127 شركة في أغلب القطاعات. وتصدر قطاع البنوك النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 6,7 ملايين سهم نفذت من خلال 239 صفقة قيمتها 5,3 ملايين دينار، وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 10,1 ملايين سهم نفذت من خلال 307 صفقات قيمتها 3,4 ملايين دينار، وجاء قطاع الصناعة في المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 13,5 مليون سهم نفذت من خلال 313 صفقة قيمتها 3,2 ملايين دينار، وجاء قطاع العقار في المركز الرابع من حيث القيمة، إذ تم تداول 26,7 مليون سهم نفذت من خلال 320 صفقة قيمتها 3,01 ملايين دينار، وحل قطاع الاستثمار في المركز

مدرجة، ارتفعت أسعار أسهم 19 شركة وتراجعت أسعار أسهم 34 شركة وحافظت أسهم 35 شركة على أسعارها السابقة، فيما لم يشمل النشاط أسهم 127 شركة في أغلب القطاعات. وتصدر قطاع البنوك النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 6,7 ملايين سهم نفذت من خلال 239 صفقة قيمتها 5,3 ملايين دينار، وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 10,1 ملايين سهم نفذت من خلال 307 صفقات قيمتها 3,4 ملايين دينار، وجاء قطاع الصناعة في المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 13,5 مليون سهم نفذت من خلال 313 صفقة قيمتها 3,2 ملايين دينار، وجاء قطاع العقار في المركز الرابع من حيث القيمة، إذ تم تداول 26,7 مليون سهم نفذت من خلال 320 صفقة قيمتها 3,01 ملايين دينار، وحل قطاع الاستثمار في المركز

مدرجة، ارتفعت أسعار أسهم 19 شركة وتراجعت أسعار أسهم 34 شركة وحافظت أسهم 35 شركة على أسعارها السابقة، فيما لم يشمل النشاط أسهم 127 شركة في أغلب القطاعات. وتصدر قطاع البنوك النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 6,7 ملايين سهم نفذت من خلال 239 صفقة قيمتها 5,3 ملايين دينار، وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 10,1 ملايين سهم نفذت من خلال 307 صفقات قيمتها 3,4 ملايين دينار، وجاء قطاع الصناعة في المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 13,5 مليون سهم نفذت من خلال 313 صفقة قيمتها 3,2 ملايين دينار، وجاء قطاع العقار في المركز الرابع من حيث القيمة، إذ تم تداول 26,7 مليون سهم نفذت من خلال 320 صفقة قيمتها 3,01 ملايين دينار، وحل قطاع الاستثمار في المركز

مدرجة، ارتفعت أسعار أسهم 19 شركة وتراجعت أسعار أسهم 34 شركة وحافظت أسهم 35 شركة على أسعارها السابقة، فيما لم يشمل النشاط أسهم 127 شركة في أغلب القطاعات. وتصدر قطاع البنوك النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 6,7 ملايين سهم نفذت من خلال 239 صفقة قيمتها 5,3 ملايين دينار، وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 10,1 ملايين سهم نفذت من خلال 307 صفقات قيمتها 3,4 ملايين دينار، وجاء قطاع الصناعة في المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 13,5 مليون سهم نفذت من خلال 313 صفقة قيمتها 3,2 ملايين دينار، وجاء قطاع العقار في المركز الرابع من حيث القيمة، إذ تم تداول 26,7 مليون سهم نفذت من خلال 320 صفقة قيمتها 3,01 ملايين دينار، وحل قطاع الاستثمار في المركز

أرقام ومؤشرات

7.1 نقاط انخفاض المؤشر السعري بنسبة 0,11% وانخفاض المؤشر الوزني 1,47 نقطة بنسبة 0,34%.

75.5 مليون سهم تم تداولها بقيمة 16,8 مليون دينار.

6 شركات استحوذت أسهمها على 58,1% من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم الوطني على 17,2% من القيمة الإجمالية للتداول.

5 قطاعات سجلت مؤشرات تراجعاً متفاوتة في جلسة الأيس تصدرها قطاع الأغذية بواقع 55,3 نقطة، تلاه قطاع البنوك بمقدار 34,2 نقطة، تلاه قطاع غير الكويتي بواقع 13,3 نقطة، أما قطاع الخدمات فكان الأكثر ارتفاعاً بواقع 1,7 نقطة.

أرقام ومؤشرات

7.1 نقاط انخفاض المؤشر السعري بنسبة 0,11% وانخفاض المؤشر الوزني 1,47 نقطة بنسبة 0,34%.

75.5 مليون سهم تم تداولها بقيمة 16,8 مليون دينار.

6 شركات استحوذت أسهمها على 58,1% من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم الوطني على 17,2% من القيمة الإجمالية للتداول.

5 قطاعات سجلت مؤشرات تراجعاً متفاوتة في جلسة الأيس تصدرها قطاع الأغذية بواقع 55,3 نقطة، تلاه قطاع البنوك بمقدار 34,2 نقطة، تلاه قطاع غير الكويتي بواقع 13,3 نقطة، أما قطاع الخدمات فكان الأكثر ارتفاعاً بواقع 1,7 نقطة.

أرقام ومؤشرات

7.1 نقاط انخفاض المؤشر السعري بنسبة 0,11% وانخفاض المؤشر الوزني 1,47 نقطة بنسبة 0,34%.

75.5 مليون سهم تم تداولها بقيمة 16,8 مليون دينار.

6 شركات استحوذت أسهمها على 58,1% من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم الوطني على 17,2% من القيمة الإجمالية للتداول.

5 قطاعات سجلت مؤشرات تراجعاً متفاوتة في جلسة الأيس تصدرها قطاع الأغذية بواقع 55,3 نقطة، تلاه قطاع البنوك بمقدار 34,2 نقطة، تلاه قطاع غير الكويتي بواقع 13,3 نقطة، أما قطاع الخدمات فكان الأكثر ارتفاعاً بواقع 1,7 نقطة.

أرقام ومؤشرات

7.1 نقاط انخفاض المؤشر السعري بنسبة 0,11% وانخفاض المؤشر الوزني 1,47 نقطة بنسبة 0,34%.

75.5 مليون سهم تم تداولها بقيمة 16,8 مليون دينار.

6 شركات استحوذت أسهمها على 58,1% من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم الوطني على 17,2% من القيمة الإجمالية للتداول.

5 قطاعات سجلت مؤشرات تراجعاً متفاوتة في جلسة الأيس تصدرها قطاع الأغذية بواقع 55,3 نقطة، تلاه قطاع البنوك بمقدار 34,2 نقطة، تلاه قطاع غير الكويتي بواقع 13,3 نقطة، أما قطاع الخدمات فكان الأكثر ارتفاعاً بواقع 1,7 نقطة.

أرقام ومؤشرات

7.1 نقاط انخفاض المؤشر السعري بنسبة 0,11% وانخفاض المؤشر الوزني 1,47 نقطة بنسبة 0,34%.

75.5 مليون سهم تم تداولها بقيمة 16,8 مليون دينار.

6 شركات استحوذت أسهمها على 58,1% من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم الوطني على 17,2% من القيمة الإجمالية للتداول.

5 قطاعات سجلت مؤشرات تراجعاً متفاوتة في جلسة الأيس تصدرها قطاع الأغذية بواقع 55,3 نقطة، تلاه قطاع البنوك بمقدار 34,2 نقطة، تلاه قطاع غير الكويتي بواقع 13,3 نقطة، أما قطاع الخدمات فكان الأكثر ارتفاعاً بواقع 1,7 نقطة.

أرقام ومؤشرات

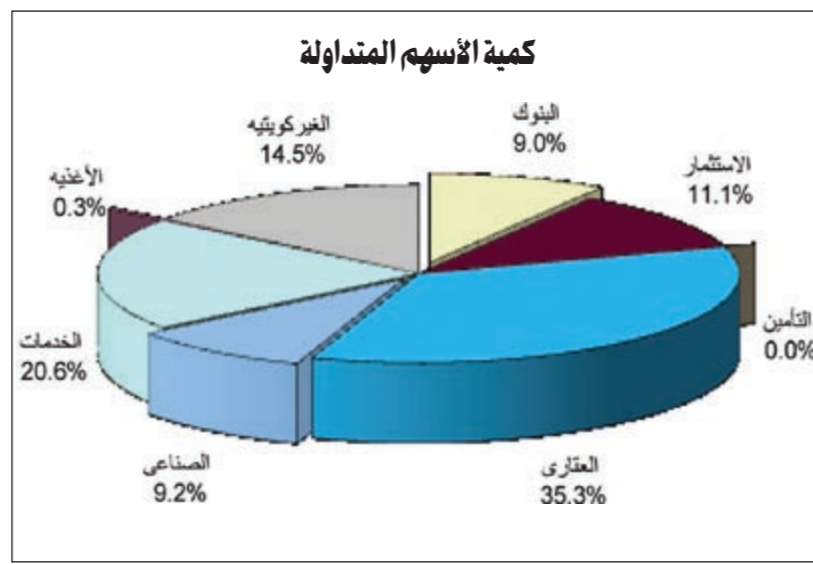
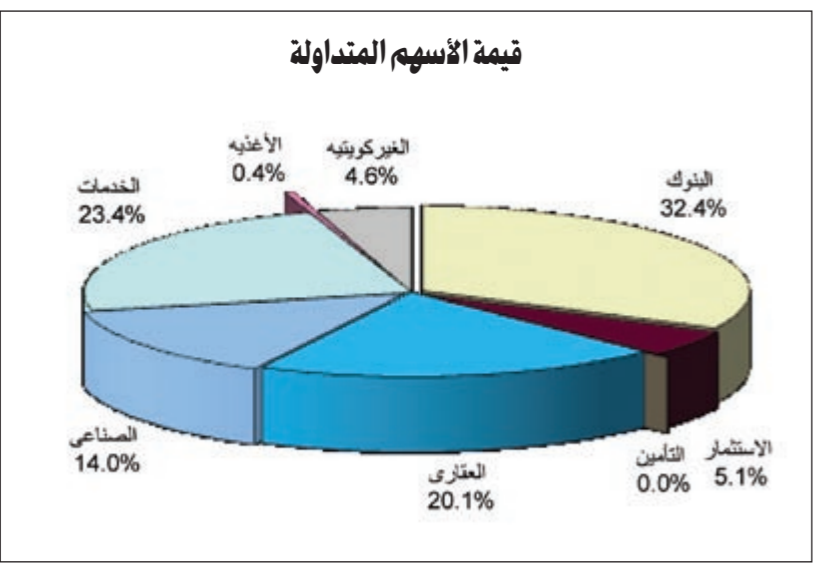
7.1 نقاط انخفاض المؤشر السعري بنسبة 0,11% وانخفاض المؤشر الوزني 1,47 نقطة بنسبة 0,34%.

75.5 مليون سهم تم تداولها بقيمة 16,8 مليون دينار.

6 شركات استحوذت أسهمها على 58,1% من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم الوطني على 17,2% من القيمة الإجمالية للتداول.

5 قطاعات سجلت مؤشرات تراجعاً متفاوتة في جلسة الأيس تصدرها قطاع الأغذية بواقع 55,3 نقطة، تلاه قطاع البنوك بمقدار 34,2 نقطة، تلاه قطاع غير الكويتي بواقع 13,3 نقطة، أما قطاع الخدمات فكان الأكثر ارتفاعاً بواقع 1,7 نقطة.

«الاستثمارات»: إعلان «الوطني» عن نمو أرباح النصف الأول بـ 1٪ بداية البوادر الإيجابية لمؤشرات البورصة



حصل للنتو في عام 2008. اما من ناحية معطيات السوق الاساسية فلاتزال هناك بوادر ايجابية تظهر مثل الاعلان نصف السنوي لبنك الكويت الوطني وهو اكبر شركة من حيث القيمة الرأسمالية بالسوق والتي جاءت بنمو إجمالي بلغ 1% وبالرغم من أن النتائج الفصلية كانت قد انخفضت بمعدل 4,3٪ إلا أن ذلك يعتبر امراً طبيعياً او لا لطبيعة ما تحتويه ارباح الربع الأول ثم الي البيانات التاريخية التي يتكرر معها هذا النمط من النمو وهو ما لا يتعارض مع تحقيق نمو في صافي الأرباح السنوية عن سابقتها، اما من ناحية ردة فعل السوق ناحيتها فهو امر موجب نظراً للظروف السائدة والى ان تتم حللتها.

المخاوف من امتدادها لدول ايطاليا واسبانيا وتوقع صدور تحفيض التصنيف السيادي لايرلندا، هذا من ناحية، من ناحية اخرى الخلاف السياسي الحاصل بشأن معالجة عجز الميزانية في الولايات المتحدة وسقف الدين العام الذي يجب البت في وضعه قبل تاريخ الثاني من اغسطس، كل ذلك ادى الي انخفاض حاد في حركة اسهم الاسواق العالمية، وان اسهم الكويتية التي كانت تلك التحركات لا تؤثر بصورة مادية مباشرة في انعكاسها على الوضع المحلي كحركة اسعار النفط على سبيل المثال فإن النظرة لمسببات تلك الازمة والمخالفات التي قد تظهر من بعدها في حال حصولها انما تنذر بازمة لمن تقل حدثتها عن ما

المالية فصلا جديدا خلال فترة الكساد التي يمر بها حيث سجل خلال هذا الاسبوع ادنى تعاملاته منذ الثامن من فبراير لعام 2003 وذلك في منتصف الاسبوع الماضي ولا شك ان بلوغ السوق هذه المرحلة امر غير مستغرب حيث انه نتاج استمرار مسلسل عوامل الضغط المتوعدة فيجب ان العوامل المحلية الخاصة بوضع السوق الذي كان يريز تحت وطأتها حيث انه خاضع في مرحلة انتقالية بما يخص الجانب التشريعي بكل مكونات السوق من مستثمريه الي شركاته المدرجة والصناديق الاستثمارية العاملة تحت مظلة تزامن ذلك مع بروز ازمة عالمية تلوح بالافق مثل الديون السيادية بأوروبا

ذكر تقرير شركة الاستثمارات الوطنية ان سوق الكويت للأوراق المالية انهي تعاملاته امس على تراجع في ادائه وذلك بالمقارنة مع ادائه خلال الاسبوع الماضي حيث انخفضت المؤشرات العامة «السعري - الوزني - NIC50» بنسبة بلغت 0,7٪ و0,5٪ و0,1٪ على التوالي، وكذلك الحال بالنسبة الي مستوى المتغير العامة «المعدل اليومي للقيمة المتداولة - الكمية - عدد الصفقات» والتي تراجعت بنسبة بلغت 6,3٪ و30٪ و23٪ على التوالي، هذا وبلغ المتوسط اليومي للقيمة المتداولة 12,5 مليون دينار خلال الاسبوع بالمقارنة مع متوسط 13,4 مليون دينار للاسبوع قبله.

ومن أجل الغاء الضوء على التراث الذي في الاداء وعالم السباقات لعلاقات التعاون السابقة جرى تطوير اول نسختين من «Zagato V12» لسباقات التحمل من البداية حتى تسجيل ظهورها الاول على حلبات السباق بعد اسبوع فقط من كشف النقاب عنها أمام الجمهور للمرة الاولى على ضفاف «ليك كومو» في ايطاليا بمهرجان «فيالداست كوتورز».

وقد واصلت الشركة مسيرتها في عالم السباقات من خلال مشاركة السيارة الجديدة «Zagato V12» في نسخة العام الحالي من سباق التحمل «لنبرج رينج» لمدة 24 ساعة يومي 25 و26 يونيو الماضي على الحلبة الشهيرة. وحرصت «أستون مارتن» خلال الخمس سنوات الماضية على دخول منتجاتها الجديدة من سيارات الطرق لاكثر الاختبارات صرامة لمدة 24 ساعة لضمان أفضل أداء على الطرق العامة، ولكن الشركة اختبرت هذا العام سيارتين في مرحلة النموذج التجريبي، حيث نجحت سيارتان من المرور بأكثر من 230 منعطفا وقطعا أكثر من 3700 ميل خلال السباق الذي استمر على مدى 24 ساعة والذي وصفه السير «جاكي ستياورت» بالجحم الاخضر. ومنذ افتتاح مقرها في 2003 جرى إنتاج 13 سيارة «أستون مارتن» جديدة وطرحها للانتاج في «جايدون»، مما يبرهن على قدرة الشركة على هندسة وتصنيع سيارات فعليا في وقت قصير، وكانت الشركة قد بدأت في تصميم «Zagato V12» في منتصف 2010 ثم أعقب ذلك الهندسة المبدئية للسيارة في يناير 2011.

«HSBC» أمانة يفوز بـ 6 جوائز عن 2011

على التوالي. وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي العالمي لـ HSBC أمانة مختار حسين: «انه لمن دواعي سرورنا وامتدانا ان يتم تقديرنا مرة تلو المرة على اننا البنك الإسلامي الدولي الرائد في توفير الخدمات لختلف قطاعات العملاء سواء من الشركات او المؤسسات

وتشتمل الجوائز على ما يلي: جوائز مجلة «ذا آسيت» للتميز في مجال التمويل الإسلامي لعام 2011، أفضل بنك إسلامي لنمويل التجارة هذا العام، أفضل بنك إسلامي استثماري في آسيا، أفضل بنك إسلامي استثماري في الشرق الأوسط، أفضل بنك لخدمات التمويل الإسلامي للسنة الثالثة

تم اختيار HSBC أمانة مؤخرا للفوز بـ 6 جوائز تقديرا لكفاءته في مجال خدمات التمويل الإسلامية الرائدة بدءا من ترتيب اجراءات إصدار الصكوك مروا بهيكله الصناديق الاستثمارية الإسلامية وصولا الى توفير خدمات الحفظ الآمن وتمويل التجارة.

تم اختيار HSBC أمانة مؤخرا للفوز بـ 6 جوائز تقديرا لكفاءته في مجال خدمات التمويل الإسلامية الرائدة بدءا من ترتيب اجراءات إصدار الصكوك مروا بهيكله الصناديق الاستثمارية الإسلامية وصولا الى توفير خدمات الحفظ الآمن وتمويل التجارة.

تم اختيار HSBC أمانة مؤخرا للفوز بـ 6 جوائز تقديرا لكفاءته في مجال خدمات التمويل الإسلامية الرائدة بدءا من ترتيب اجراءات إصدار الصكوك مروا بهيكله الصناديق الاستثمارية الإسلامية وصولا الى توفير خدمات الحفظ الآمن وتمويل التجارة.

تم اختيار HSBC أمانة مؤخرا للفوز بـ 6 جوائز تقديرا لكفاءته في مجال خدمات التمويل الإسلامية الرائدة بدءا من ترتيب اجراءات إصدار الصكوك مروا بهيكله الصناديق الاستثمارية الإسلامية وصولا الى توفير خدمات الحفظ الآمن وتمويل التجارة.

تم اختيار HSBC أمانة مؤخرا للفوز بـ 6 جوائز تقديرا لكفاءته في مجال خدمات التمويل الإسلامية الرائدة بدءا من ترتيب اجراءات إصدار الصكوك مروا بهيكله الصناديق الاستثمارية الإسلامية وصولا الى توفير خدمات الحفظ الآمن وتمويل التجارة.